

الأوحد في عقلية قطاعات واسعة من المجتمع. ومع عدم تحقق نجاح التجربة الديمقراطية بجلب الرفاه الاجتماعي والاستقرار الأمني في البلدان الثلاث أصبحت تسير نحو ثبات النظام الديمقراطي دون تقدم لفترة ليست بالقصيرة، أو التراجع إلى شكل الحكم لمرحلة ما قبل التغيير ولو بأساليب مختلفة. إذن تم افتراض مشهدين لتطبيق قوانين الأحزاب السياسية في العراق ومصر وتونس، وهما مشهد تطبيق القانون كما هو، ومشهد إيقاف أو تعطيل القانون عن العمل، وذلك مرتبط بالحالة العامة للنظام السياسي في الدول الثلاث.

اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية قوانين الأحزاب السياسية وما لها من علاقة مباشرة في تنظيم الممارسة والتعددية الحزبية التي تعد عماد الديمقراطية، لا سيما وأن الدول ذات الديمقراطيات الراسخة تمكنت من تنظيم أوضاعها السياسية عن طريق تنظيم أدوار ووظائف الأحزاب السياسية فيها، مما انعكس بشكل إيجابي على نظمها السياسية، لذلك لا بد من البحث في مستقبل قوانين الأحزاب في الدول العربية التي ما زالت في مرحلة التحول الديمقراطي، وبيان ما إذا كانت هذه القوانين قد صيغت وشرعت بالشكل الذي يخدم التغيير ويساعد على استمرار وبقاء هذه القوانين بما يفيد الدول موضوع الدراسة أم لا؟.

اشكالية البحث:

تتمثل اشكالية البحث في حاجة الدول إلى قوانين حزبية جديدة تتصف بالمرونة، لكي تسهل تأسيس وعمل الأحزاب السياسية بالشكل الذي يضمن التعددية الحزبية دون قيود قانونية تعرقل ممارستها لنشاطاتها ووظائفها في الدول محل البحث. من جانب آخر، فإن تمتع هذه القوانين بالرصانة التشريعية التي لا تسمح للأحزاب باستغلال الفراغ القانوني الذي قد يؤثر في أمن الدولة، انطلاقاً من أهمية علاقة الأحزاب بالأوضاع السياسية في البلاد.

فرضية البحث:

يعتمد البحث، فرضية مفادها: أن قوانين الأحزاب التي شرعت أو عدلت في العراق ومصر وتونس بعد التغيير هي أفضل من القوانين التي كان معمولاً بها في ظل أنظمة الحكم السابقة التي حكمت الدول الثلاث قبل التغيير، ولذلك يصبح بقاءها واستمرارها وتطويرها بما يخدم العملية الديمقراطية التعددية ضرورة ملحة، لكن هذه القوانين ما زالت بحاجة إلى التعديل، لأنها تعاني من ضعف في الصياغات التشريعية، مع الأخذ بالاعتبار الاختلاف في تفاصيلها في البلدان الثلاث.